العراقية تلوّح بسحب الثقة عن المالكي.. ودولة القانون: إنه مدعوم من أكبر كتلة

القائمة العراقية (أرشيف)

□ بغداد / المدى

على الرغم من أن العملية السياسية شاغلة لأطراف دولية متعددة ، إلا أن الأيام الأخيرة شهدت تصعيدا يتمثل باتهام الولايات المتحدة من قبل بعض الأطراف بدعمها رئيس الوزراء نوري المالكي ،وهذا ما عبر عنه زعيم القائمة العراقية اياد علاوي " إن رئيس الوزراء استغل لامبالاة واشنطن لينتهك الدستور ويعزز من سلطته مستخدما القوات الأمنية لترهيب وقمع مناوئيه"، قيادي في دولة القانون أكد ان رئيس الوزراء مدعوم من اكبر كتلة (التحالف الوطني) وان امر دعم الولايات المتحدة له لا يعدو ان يكون سوى مادة إعلامية،وقال عبد الهادي الحساني في اتصال هاتفي مع المدى امس " علينا ان نضع النقاط على الحروف، فالكل مشترك في هذه الحكومة،التحالف الكردستاني والعراقية ،وان الحل يكمن في الجلوس على طاولة واحدة انطلاقا من دعوة رئيس الجمهورية " وعن التدخل الإقليمي في الشأن العراقي،أشار الحساني ان الذهاب الى قطر او السعودية او اسطنبول يكشف مدى تدخل هذه الدول – في اشارة منه الى زيارة الهاشمي الى هذه الدول – وألمح " على هذه الدول ألا تستقبل شخصا مطلوبا للقضاء ،عادا ذلك ثلما في سيادة العراق واستقلال قضائه" وعن الحديث الدائر حاليا حول طرح الثقة عن رئيس الوزراء من خلال تحالفات ربما تؤهلها لذلك أوضح الحساني " هناك كتلة كبيرة هي التي شكلت الحكومة ،بعد ان تم تكليفها من قبل رئيس الجمهورية ،وهي المرجع الوحيد وليس الكتل الاخرى ، وان الكلام بهذا الشأن هو نوع من الضغط السياسي والاعلامي للوصول الى اهداف كبرى حسب تعبيره . وعن تفرد رئيس الوزراء بمقاليد السلطة وممارسته لعمليات اقصائية ضد شركائه في العملية السياسية اشار الحساني " الكل ممثل في الحكومة ،فليس من المنطقي اتهام المالكي بالتفرد ، هناك مشاكل هذا ما يقر به الجميع ، وهي لا تحل الا من خلال الرجوع الى الدستور والتفاهمات،اما ان يكون البعض في الحكومة ويريد ان يمارس دور المعارضة فهذا امر مستغرب ومرفوض ،وختم الحساني حديثه بالقول " يجب ان تكون هناك مقاربة بين الجميع ، مع ان الواقع ربما لا يشير الى ذلك .. لقد اصبح اسقاط رئيس الوزراء هدفا إستراتيجيا لدى البعض .. ولا أتوقع ان تسحب الثقة عنه .. انه مدعوم من اكبر كتلة ".

المالكي

على الطرف الآخر أكد المتحدث باسم القائمة العراقية ان المالكي يحظى بدعم اميركي ، وانه الشخص الانسب لادارة اوباما،موضحا بالوقت ذاته ان العراقية تؤمن ان الحوار هو الطريق الوحيد لحل جميع الازمات . وقال النائب حيدر الملا في اتصال هاتفي مع المدى امس " الادارة الامريكية تحاكي شارعها ،وهي تريد ان توصل رسالة مفادها انهم تركوا خلفهم في العراق عملية سياسية في العراق ،وان الانسحاب تم بنجاح ، وهم بالتالي لايرون انسب من المالكي للعب هذا الدور ،لذلك هم يعملون على تسويقه ،غير عابئين بمعاناة العراقيين المتمثلة بعدم وجود الخدمات " .وعن الاليات التي يمكن ان تركن اليها العراقية في هذه المرحلة اكد الملا " نحن في العراقية نؤمن ان الحوار هو الطريق الوحيد لحل الازمات ،ولكن في حال الفشل فإن لنا خيارات اخرى " . وفي سؤال للمدى عن هذه الخيارات واذا ما كان سحب الثقة عن رئيس الوزراء احدها اجاب الملا " ان سحب الثقة حق واجراء دستوري .. اذا لم يف السيد المالكي بما اتفق عليه في اتفاقية اربيل اضافة الى الدستور فاننا سنذهب الى هذا الخيار " .

وكان زعيم القائمة العراقية اياد علاوي قد شن هجوما لاذعا على رئيس الوزراء نوري المالكي متهما اياه بتزعم جهاز حكومي يتصف بالفساد والوحشية .

من جانبه حذر القيادي في التحالف الكردستاني محمود عثمان امس، من فرض الدول الإقليمية حلولا لاتخدم العراق في حال لم يتم حل المشاكل الداخلية، فيما أكد أن دعوة رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني رؤساء الكتل السياسية للاجتماع تندرج ضمن إطار مبادرة رئيس الجمهورية جلال طالباني.

وقال عثمان في حديث لوكالة السومرية نيوز إن "جميع الأطراف السياسية غير قادرة على توحيد ورقة واحدة تندرج في إطار الاجتماع الوطني"، محذرا من "فرض دول الإقليم حلولا لا تصب بمصلحة البلاد في حال لم يتم حل المشاكل الداخلية".

وأضاف عثمان أن "مبادرة رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني التي دعا فيها لاجتماع رؤساء الكتل السياسية لحل الأزمة الراهنة في البلاد، تندرج ضمن إطار مبادرة رئيس الجمهورية جلال طالباني"، معتبرا أن "هذا الاجتماع هو أفضل من اجتماع اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني، كون الذين سيحضرونه هم صناع القرار".

يذكر ان علاوي قال في تصريحات صحفية إن "المالكي يتزعم جهازا حكوميا "كافكائيا" يتصف بالفساد والوحشية، ويستخدم الجهاز القضائي المشكوك في نزاهته سلاحا لضرب خصومه السياسيين ولإخفاء الجرائم التي يرتكبها اعوانه."

وأضاف ان " المالكي ينتهك الدستور لتعزيز سلطته الشخصية باستخدام الجيش والاجهزة الامنية لقمع خصومه السياسيين والشعب العراقي مستغلا في ذلك دعم ايران اللا محدود وعدم اكتراث واشنطن".

واتهم علاوي حكومة المالكي "بالتقاعس في واجباتها بتوفير الخدمات الاساسية للشعب العراقي بما فيها المياه النظيفة والكهرباء والخدمات الصحية، مشيرا الى ان "نسبة البطالة بين الشباب بلغت ٣٠ في المئة مما يجعل هؤلاء فريسة سهلة للارهابيين وعصابات الاجرام".

واوضح أن "الوضع الامني في العراق يتدهور بشكل شبه يومي، رغم تضخم الاجهزة الامنية،" مبيناً انه "لسوء الحظ، اصبحت هذه الاجهزة جزءا من المشكلة حيث ثبت ادارتها لمعتقلات يمارس فيها التعذيب باشراف مكتب رئيس الوزراء شخصيا " .

وتابع "من الامور الاكثر اثارة للقلق محاولات المالكي لقمع او الاستيلاء على المؤسسات التي من المفروض ان تكون مستقلة، كمفوضيتي الانتخابات والنزاهة والمصرف المركزي " ، واصفا ذلك بانه "يذكر بأساليب الحكم التي ارسى دعائمها النظام الديكتاتوري" .

شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

الطبع يغلب التطبّع في البرلمان أيضاً

استشاط النائب عن "دولة القانون" محمود الحسن غضباً داخل قبة البرلمان الاثنين الماضي وهو يستمع الى بيان مشترك للكتل الكردستانية يُذكّر ويُندد بجرائم الأنفال التي اقترفها نظام صدام حسين في حق الكرد. وما أثار النائب ان البيان دعا الحكومة الى الاعتذار الى الشعب الكردي عن تلك الجرائم.

النائب الدولة – قانوني، وهو قاض سابق في المحكمة الجنائية العليا التي حاكمت أقطاب النظام السابق عن مسؤوليتهم عن جرائم نظامهم في حق الشعب العراقي بكافة قومياته، تملّكه غضب شديد وهو يستمع الى طلب زملائه في البرلمان فلم ينتظر حتى انتهاء تلاوة البيان ليسجل اعتراضه أو تحفظه وإنما قاطع قراءة البيان قبل اكتماله في مخالفة لقواعد النظام الداخلي لمجلس النواب ما اضطره الى الاعتذار عن فعل المقاطعة بعد مشادة مع زميلته الكردستانية بيرزاد شعبان.

تصرف النائب الدولة – قانوني لا يمكن تفسيره الا باعتباره انعكاساً للشوفينية التي تسكن الكثير من سياسيينا. النواب الكردستانيون لم يتقدموا بمشروع قانون وإنما بمجرد بيان أعرب عن أمل ورجاء بتحقيق الطلب. وكان من المفترض أن يكون للنائب الحسن موقفاً متفهماً لطلب زملائه وهو القاضي الذي يفترض أن يكون اكثر حساسية من غيره تجاه جرائم نظام صدام، لكنه الطبع الذي يغلب التطبع دائماً.

طلب النواب الكردستانيين ليس بدعة، فاعتذار الحكومات عن أفعال مشينة من التاريخ في حق جماعات، غدا ممارسة روتينية في العلاقات الدولية. في آب (أغسطس) ٢٠١٠ قدم رئيس الوزراء الياباني آنذاك ناوتو كان اعتذاراً الى الأمة الكورية عن جرائم ارتكبها اليابانيون ضدهم. وهي جرائم لم تقترفها حكومته ولا الحكومة السابقة ولا السابقة، بل حكومات يرجع تاريخها الى ١٠٠ سنة.

ناوتو كان قد اعتذر في بيان رسمي أعرب فيه عن أسف بلاده وندمها العميقين عما سببه الحكم الاستعماري الياباني من معاناة خلال الفترة من ١٩١٠ الى ١٩٤٥.

واليابان ضمت إليها في آب ١٩١٠ شبه الجزيرة الكورية التي كانت دولة موحدة، ولم ينته الحكم الاستعماري الياباني لكوريا إلا في آب ١٩٤٥ مع هزيمة اليابان واستسلامها في نهاية الحرب العالمية الثانية.

لم يكن ذلك أول اعتذار في تاريخ اليابان، فمن قبل اعتذرت الى الصين وباقي دول شرق آسيا عما فعلته جيوشها في هذه الدول خلال الحقبة الاستعمارية وفترة الحرب العالمية الثانية.

لم يتحجج رؤساء الحكومات اليابانيون بأن الجرائم القديمة اقترفتها حكومات سابقة ولا بأن حكوماتهم ليست وريثة تلك الحكومات البائدة، بخلاف النائب القاضي الدولة – قانوني الذي تذرّع لتبرير غضبه حيال بيان زملائه الكرد بأن الحكومة الحالية ليست وريثة نظام صدام.

النائب محمود الحسن هو من نمط النواب الذين يكثرون الكلام عن وحدة أراضي العراق والوحدة الوطنية بين مكونات الشعب العراقي، لكنه كما كثير من زملائه يسقطون في الاختبار العملي .. يستثيرهم مجرد الطلب باعتذار الدولة العراقية وتبرّئها من جرائم النظام السابق .. لا يفكرون بأهمية اعتذار كهذا لتمتين الوحدة الوطنية بين مكونات الشعب العراقي وتوطيد وحدة البلاد.

إنه الطبع الذي يغلب التطبّع.

الصورة الضبابية للطائفية في العراق

□ ترجمة المدى
□ عن : الغارديان البريطانية

مقالة مضللة و مثيرة للذعر نشرتها الاسيوشيتد بريس الاسبوع الماضي. تقول المقالة ان المسلمين من احدى الطوائف في العراق يتعرضون للحرمان من الوظائف المهمة سواء في الدوائر الحكومية او في الجامعات، و تضيف ان لافتات الطائفة الاخرى تنتشر في كل مكان في العاصمة بغداد .

مهجرون بسبب العنف الطائفي

الاولى قد اصبحوا هم الطبقة الدنيا في البلاد .

تقول المقالة "بعد رحيل القوات الاميركية عن العراق ، فان الطبقة الحاكمة تتحرك بسرعة من اجل ابقاء الطائفتين منفصلتين و غير متساويتين " . صحيح ما تذكره المقالة في ان مناطق بغداد التي كانت مختلطة في السابق – مثل مدينة الحرية – قد اصبحت خالصة لطائفة واحدة، لكن من الخطأ ان نوعز ذلك الى الانسحاب الاميركي او ان نلقي باللوم على طرف او طائفة معينة ، و انما هو من بقايا الحرب الاهلية التي اصابت البلد و لا علاقة له بالسياسة الداخلية للحكومة العراقية الحالية .

في الحقيقة ان النخب العراقية من كلتا الطائفتين بالاضافة الى الكرد و غيرها من المجموعات، قد اتفقت على تشكيل حكومة ائتلافية مبنية على المحاصصة العرقية – الطائفية ، فكانت النتيجة نوعا من الطائفية من الطراز اللبناني. كان ذلك قرارا جماعيا اتخذه السياسيون الذين يسعون الى السلطة من كل الاطراف .

بينما تتحدث مقالة الاسيوشيتد بريس عن سيادة اغلبية من طائفة ما في احدى المناطق ، فانها تتناسى ان تذكر بان المعادلة تنعكس في مناطق اخرى : فالمناطق التي كانت مختلطة في السابق – مثل الغزالية و الدورة و العامرية – هي اليوم مناطق تسودها اغلبية من الطائفة الاخرى.

الجانب المخيب للامال في المقالة هو انها تمس مشكلة جوهرية ، الا و هي التهميش الطائفي في المجتمع العراقي، ومع ذلك فان المقالة تبدو مثيرة للذعر . كما انها تنسب الى آية الله العظمى السيد السيستاني بانه يقول مخاطبا ابناء طائفته " انكم الاغلبية و ان اعداءكم يحاولون تقليص اعدادكم ". هذا الاقتباس منسوب الى مجموعة مجهولة زعمت انها التقت بالسيد السيستاني في نوفمبر من العام الماضي ، لكن من غير المعهود ان نسمع مثل هذا الكلام من السيد السيستاني ، ذلك الرجل الذي يزن بتأن كل كلمة ينطقها، و الذي يتوخى الحذر على الدوام في مواقفه السياسية خاصة عندما يتعلق الامر بالتوترات الطائفية . فمثلا، خلال ذروة الحرب الاهلية أخبر السيد السيستاني ابناء طائفته بان ابناء الطائفة الاخرى هم " انفسنا و ليس فقط اخوتنا " في محاولة لتهدئة المجاميع الغاضبة التي كانت تسعى للانتقام . و لولا سكوته عندما طلبت منه العشائر السماح لها بالسير شمالا و " تطهير " العراق ، لكان العراق يبدو مختلفا اليوم ، و لكانت مدنا كاملة قد تطهرت عرقيا . رفض السيد السيستاني فورا مقترح العشائر و حث الجميع على التهدئة .

من جانب آخر، تذكر المقالة بان " احدى الطوائف تعتقد ان السلطات الحاكمة تستخدم الارتباط بحزب البعث كعذر لتصفية الدوائر المدنية و المؤسسات الاكاديمية من ابنائها " . هذا صحيح، الا ان المقالة لم تذكر ان سياسة اجتثاث البعث قد استخدمت ضد البعثيين من الطائفة الاخرى ايضا، كما لم تبين المقالة بان العديد من الأكاديميين قد حصلوا على تلك الوظائف تحديدا بسبب ارتباطهم السياسي خلال حكم صدام .

في العراق و منذ زمن طويل كانت التعيينات مسيسة، و ان سياسة الحكومة الحالية (لست بصدد الدفاع عنها) هي مجرد استمرار لسياسة " صنع السلام " لفترة ما بعد الاجتياح الاميركي . ان سلطة الائتلاف المؤقتة قد اسست قانون اجتثاث البعث في صيف ٢٠٠٣ .

من المسبب للقلق ان نجد احدى اكبر وكالات الاخبار العالمية و هي تعرض صورة غير متوازنة عن عراق ما بعد الاجتياح الاميركي . فانها في جانب ترسم صورة للاميركان على انهم " حماة " للسنة في العراق ، و لا ندري هل يتفق اهالي الفلوجة مع هذا الكلام !.

بالتأكيد هناك حاجة للكتابة عن الطائفية في العراق و استقصائها ، لكن من المستحيل لأي شخص ان يفهم الموقف بالشكل الصحيح عندما تنشغل وكالات الاخبار الغربية بالتشكيك و الاثارة .

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام
غادة العاملي
نائب رئيس التحرير
عدنان حسين
مدير التحرير
علي حسين
سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي
المدير الفني
خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس – محلة ١٠٢ – زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ – ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/
دمشق/ بيروت/ القاهرة/
قبرص

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada
Establishment for Mass
Media، culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون